المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 09-08-2006 العـــدد : 10116
الصفحـات : 16 المسلسل : 88

آفاق جديدة للعلاقات السعودية ـ التركية

عبد العزيز بن صقر*

لا شك في أن العلاقات السعودية ـ التركية موغلة في القدم، حيث بلغت ذروتها في الحقبة العثمانية، ولا تزال الروابط مستمرة حتى الآن من خلال العلاقات المتميزة بين الدولتين. فالمملكة العربية السعودية وتركيا طرفان هامان في المنطقة، ويبقى المحك الحقيقي لعلاقاتهما يكمن في مستقبل منطقة تزخر بالتحديات، وهي حافلة بتداعيات تبدو غامضة إلى حد كبير. ومع اختلاف توجهاتهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن للدولتين القدرة على المساهمة في مؤازرة قضايا العالم الإسلامي في عصر يتسم بتحولات كثيرة تفرضها طبيعة العولمة وما تفرزه من معطيات جديدة.

انطلاقاً من تحول رئيسي، تحاول تركيا من حديد القيام بدور أكبر في شؤون المنطقة على الرغم من أنها تتطلع في جانب آخر إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تجلى هذا التحول في نظرتها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، فبعد محاولتها الإبقاء على مسافة بينها وبين منظمة المؤتمر الإسلامي منذ نشأتها، فقد سعت تركيا ونجحت في أن يتولى أحد مواطنيها منصب الأمانة العامة للمؤتمر في عام 2005. وفي مارس، شارك رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، في مؤتمر قمة للجامعة العربية للمرة الأولى بصفة «ضيف دائم». وفي طريق عودته من قمة الخرطوم، قام أيضاً بزيارة إلى مقر المنظمة في جدة. وهكذا، فإن عودة اهتمام تركيا بالمنظمة تفتح المجال واسعاً أمام دور فاعل وبناء في العالم الإسلامي.

وعلى صعيد آخر، فإن سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوف ينعكس على العلاقات بين العالم الإسلامي وأوروبا. فانضمام تركيا سوف يؤكد أن اندماج البلدان الإسلامية في النظام العالمي أمر ممكن بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن أي سعي لتركيا لتوسيع مهمة الاضطلاع بأمن منطقة الخليج ليشمل أوروبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة سيعزز دور أنقرة في الشرق الأوسط وأوروبا، على حد سواء.

كما يمكن لدور تركيا الفاعل في آليات الاتحاد الأوروبي أن يسهل التعاون بشأن قضايا أمن الطاقة. فقد تم في الشهر المنصرم تدشين خط أنابيب جديد بتكلفة 3,5 مليار دولار، وهو ما سوف يشكل ممراً للطاقة بين الشرق والغرب ويربط أذربيجان بتركيا ويصل من هناك إلى الأسواق الغربية. وبعد أن يصبح خط الأنابيب جاهزاً للعمل، سوف يمر ما نسبته 8% من النفط في العالم من تركيا، بما في ذلك واردات إسرائيل من النفط الروسي، الأمر الذي يجعلها لاعباً أساسياً في ترتيبات أمن الطاقة العالمي.

تأتي زيارة عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبد الله إلى تركيا يوم الثلاثاء الثامن من الشهر الجاري في هذا السياق، حيث يبعث هذا التحول في العلاقات السعودية ـ التركية على التفاؤل بالنظر للتطورات المتداخلة والمعقدة بالأزمات التي يواجهها البلدان على السواء في الجوار المباشر بما فيها الأوضاع في العراق والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ومعضلة الإرهاب وبرنامج إيران النووي. وعلى الرغم من أن كلتا الدولتين ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، فإن كلاً منهما تسعى جاهدة للحفاظ على مصالحها الوطنية والإقليمية التي لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان.

علاوة على ما درجت عليه تركيا من اتباع سياسة خارجية مستقلة، فقد قامت بانتهاج مسار يغاير سياسة الولايات المتحدة، لكن من دون أن تصطدم معها عملياً. فعدم سماحها للقوات التي تقودها الولايات المتحدة باستخدام أراضيها لاجتياح العراق من الشمال في عام 2003، وعدم دعمها لقوات الاحتلال بعد الاجتياح، فضلاً عن مواصلة إظهار استعدادها لاتباع الطرق الدبلوماسية للمحافظة على الأمن الإقليمي وإعادة الاستقرار إلى البلد الذي مزقته الحرب، كل هذا جعل تركيا تتفق إلى حد كبير مع سياسات وتوجهات دول المنطقة. وكما هو الحال بالنسبة للرياض وما تشعر به من مخاوف إزاء تقسيم العراق، فإن تركيا أيضا تشعر بالقلق من أنه في حال انقسام العراق، فإن هذا قد يطال القومية الكردية علماً أن هناك نحو 85 شركة تركية تعمل في شمال العراق. فهي ترى أن الوضع الإقليمي الراهن أشبه ما يكون بالفترة من عام 1914 إلى عام 1923 المضطربة حين أصبحت تركيا ضحية لعبة القوى الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تمزيقها.

على صعيد آخر، فإن أحد التحديات الأساسية التي تواجه الحكومتين يتمثل في برنامج إيران النووي والأزمة التي تلوح بشكل مطرد في الأفق. فعلى الرغم من الضغط الأمريكي، عارضت الدولتان على السواء أي استخدام للقوة أو «تغيير للنظام» في طهران. غير أن انبثاق إيران نووية يعزز من هواجس أنقرة من القوة الكردية في شمال العراق. فإذا ما استثنينا سباق التسلح المحتمل في المنطقة، فإن من شأن إيران نووية أن تغير توازن القوى في الشرق الأوسط وتفرز أخطاراً لا طائل تحتها، الأمر الذي يحتم حصول تعاون استراتيجي بين البلدين.

كما أن قرب تركيا الجغرافي من إسرائيل وموقفها من حقوق الفلسطينيين أداتان مفيدتان يمكن أن تستخدمهما المملكة العربية السعودية في أي مبادرة قادمة من جانب المملكة لضمان حل عادل وشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد دأبت أنقرة على الإعراب عن استيائها من سياسات إسرائيل المتعنتة في الأراضي المحتلة من دون أن يؤثر ذلك في العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العبرية؛ بل إنها أبدت استعدادها وفي أكثر من مناسبة للقيام بدور الوساطة. فقد فتحت تركيا أبوابها واستقبلت وفداً من حماس.

وبعد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، أعلن أعضاء أتراك انسحابهم من لجنة الصداقة التركية ـ الإسرائيلية وانضمامهم إلى لجنة الصداقة التركية

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 09-08-2006 العـــدد : 10116
الصفحـات : 16 المسلسل : 88

ـ اللبنانية ـ الفلسطينية.

كما أن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي والحملات المعادية للإسلام بعد الحادي عشر من سبتمبر وحرب العراق وانتشار ظاهرة التطرف على المستوى المحلي أمور تمثل أسباباً كافية لتفشي الإرهاب وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة. ولذا فإن من المحتمل أن يشجع الهجوم الراهن على لبنان على التطرف واختبار مقومات الدفاع في الشرق الأوسط برمته في مقاومة الإرهاب. لقد كانت تركيا والمملكة العربية السعودية ضحيتين لهذا الخطر في الماضي، ولا تزالان معرضتين للتحدي المتمثل بالقاعدة والمتمردين الأكراد، الأمر الذي يدعو إلى زيادة التعاون لإقامة جبهتين مشتركتين ضده. ومع أن النبأ لم يصدر إلا قبل أسبوعين، فلربما كانت هذه القضية المشتركة هي التي جعلت تركيا تقبض على سعوديين مدرجين على قائمة المطلوبين المشتبه في أنهم من أفراد القاعدة الذين لهم صلة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فيما كانا يعبران إلى منطقة العراق الكردية من الأراضي التركية.

على الصعيد الاقتصادي، فقد بلغ حجم التجارة في الاتجاهين 6,2 مليار دولار في عام 2005، بما في ذلك ما قيمته 603 ملايين دولار من النفط الخام الذي استوردته تركيا من المملكة. ويتطلع المستثمرون السعوديون الذين يبحثون عن فرص استثمارية إلى تركيا. وقد حولت الحكومة التركية ذات التوجه الإسلامي اتجاه سياستها الخارجية نحو الشرق أملاً في تحقيق مكاسب اقتصادية. فمن بين صفقات عدة تم إبرامها في الخليج مؤخراً، تبرز صفقة شراء شركة الاتصالات السعودية لشركة تيليكوم التركية التي كانت تحتكر السوق في السابق بمبلغ 6,55 مليار دولار. إن النمو الاقتصادي لتركيا البالغ 6 في المائة بسكانها الذين يناهز عددهم 70 مليوناً يجعل منها مكاناً جاذباً للاستثمار. ومن المؤكد أن خصخصة قطاعات عدة، بما في ذلك محطات توزيع الكهرباء والبنوك والموانئ ومعامل السكر، سوف تشهد ارتفاعاً سريعاً في الاستثمارات السعودية والخليجية. وبحسب جدول أعمال الزيارة، فإنه من المتوقع أن يقوم الطرفان بتوقيع ست اتفاقيات اقتصادية على الأقل، بالإضافة إلى عدد من مذكرات التفاهم في مختلف المجالات.

أمور كثيرة تدعو إلى الابتهاج. فهناك نحو 10 آلاف من الأتراك يعملون في المملكة. كما أن المملكة تستقبل 200 ألف من الحجاج والمعتمرين الأتراك كل عام. ومن جهة أخرى، فقد زار تركيا ما يزيد على 37 ألف سعودي في العام المنصرم، وتُعد تركيا منطقة سياحية يرتادها السياح الخليجيون، وقام كثيرون منهم أيضاً بشراء عقارات في غرب تركيا. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد بعد أن أعلنت أنقرة عن تسهيلات في إصدار التأشيرات لمواطني الخليج ومنحهم تأشيرات دخول طويلة الأجل لدى وصولهم إلى نقاط الدخول التركية.

ثمة عناصر إيجابية حاسمة في النظام التركي لا يمكن إغفالها أو تجاهل أهميتها. لقد برهنت تركيا على أنه ليس هناك تناقض، كما يتصور البعض، بين الإسلام والديمقراطية. ويمثل تقدمها السياسي المطرد وتوسعها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي في ظل العولمة ممارسة للحداثة من دون إهمال للتقاليد.

مما لا شك فيه أن مشاكل العالم الإسلامي قد وصلت إلى منعطف حاسم وأن لها آثاراً تتخطى الحدود الوطنية. وتعمل المملكة العربية السعودية، وبوصفها زعيمة الدول الإسلامية، وأرض الحرمين الشريفين، على تمثل مزايا الاعتدال ومواكبة روح العصر، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان الإسلامية. وبما أن قضايا، مثل مكافحة التطرف والإرهاب والإصلاحات السياسية والتنويع الاقتصادي والتطور الاجتماعي، أصبحت جزءاً من الخطاب العام والرسمي للمملكة، فإن توطيد العلاقات السعودية ـ التركية على الصُعُد كافة لن يعود بالفائدة على الدولتين وحسب، ولكن يمكن أن يساهم في الجهود المبذولة لنشر السلم وتحقيق التقدم والازدهار في ربوع العالم الإسلامي برمته.

* كاتب سعودي
رئيس مركز الخليج للأبحاث
sager@grc.ae